... والعدساني

والدلال

بسبب استمرارها حتى ساعات الصباح الأولى

جلسة الاستجوابات المارثونية .. تلغي جلسة اليوم

- المزارع والجواخير تحولت إلى استراحات ومنتجعات ومخازن يتم فيها الإيجار والبيع
- عندما تم تعيين مدير الهيئة حدث خلاف بينه وبين الوزير الأمر الذي أدى إلى قيام الجبري بتجميده

عيسى الكندري مترئساً جانباً من الجلسة

حديث بين وزير الداخلية والمستجوبين

- العدساني: «الإعلام» لم تتقيد بقواعد الميزانية وأخفقت في تحصيل ديون مستحقة تقدر بالملايين
- هناك تضخم كبير في المصروفات وأيضا تعارضها مع سياسة الحكومة في الترشيد
- وزارة الإعلام تتأخر كثيراً في تنفيذ المشاريع .. و أصبحت مقرا لكسب الولاءات والانتماءات

التدخلات التي مارسها الوزير في عمل الهيئة».

وأشار إلى مخالفة «هيئة الزراعة» لقانون تعارض المصالح والنظم ذات الصلة عبر «منحها حيازات زراعية وحيوانية لبعض أعضاء الهيئة» على حد قوله.

واتهم «هيئة الزراعة» ب«توزيع حيازات زراعية تتعارض مع مسار مشروع الطريق الإقليمي وسكة الحديد».

وأبدى استياءه لقيام «هيئة الزراعة» بتوزيع قسائم زراعية وتوسعة قسائم أخرى مقابل حرمان مواطنين من الحصول على قسائم زراعية بحجة ما اسماه «عدم وجود مشاريع مطروحة في الأنشطة الزراعية».

واتهم «هيئة الزراعة» بتوزيع أراضي من أملاك الدولة من المفترض ألا يتم التصرف بها إلا عن طريق المزاد العلني مشيرا إلى قرار مجلس الوزراء والقرارات الصادرة من «هيئة الزراعة» التي تقضي بقيام إدارة أملاك الدولة والهيئة بالتنسيق والتصرف في الأراضي وفقا لآلية المزاد العلني.

وألقى النائب الدلال اللوم على الوزير لمخالفته قرار مجلس الوزراء بتكليف الجهات الحكومية التابعة له بإنشاء مكاتب للتفتيش والتدقيق.

وانتقد تعيين وزارة الإعلام لعدد 350 مفتشا منذ عام 2017 دون الاستدلال على قياسهم باعمال التفتيش بتكلفة بلغت 848 الف دينار «نحو 2ر8 مليون دولار» وفقا لتقرير ديوان المحاسبة.

وأشار إلى ما اسماه ب«الممارسات غير الدستورية المتعلقة بتجاهل الوزير وتسويفه ومحاولة التضليل بعدم الرد على الأسئلة البرلمانية».

من جانبه انتقد النائب رياض العدساني ما أسماه «عدم تقيد وزارة الإعلام بقواعد الميزانية وإخفاقها في تحصيل ديون مستحقة للوزارة تقدر بالملايين مما تسبب في إهمال وهدر المال العام».

واتهم العدساني وزارة الإعلام «بعدم التقيد بتسوية حساب العهد وارتفاع مؤشر الإخفاقات المالية والإدارية لشؤون التوظف وقطاع الهندسة وتضارب في الاختصاصات مما يشكل مخالفة صريحة للقانون وعدم التقيد بقواعد الميزانية».

وأبدى استياءه بما اعتبره تضخم المصروفات وتعارضها مع سياسة الحكومة بترشيدها و«التأخير الواضح» لوزارة الإعلام في تنفيذ المشاريع واصفا الوزارة بأنها «أصبحت مقرا انتخابيا لكسب الولاءات والانتماءات».

كما اتهم وزير الإعلام ب «ظلم» العديد من المذيعين لأسباب شخصية على حد تعبيره إضافة إلى «التلاعب والتنفيع» في إجازات التفرغ الرياضي مشيرا إلى «وجود حالات حصلت على تفرغ رياضي وهم ليسوا رياضيين».

ورأى أن «الصراع السياسي ساهم في تدمير الرياضة وعدم تحقيق أي تطور فيها بسبب ما يحصل من تنفيع» متهما الهيئة العامة للرياضة ب «عدم الحياد».

وقال إن الوزير الجبري أخذ فرصة كافية لمعالجة المخالفات في الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية لكنها «زادت في عهده» إضافة إلى توزيع الحيازات الزراعية والحيوانية التي «تمت وفقا للمحسوبية» مستندا إلى المخالفات الواردة في تقارير لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية والجهات الرقابية.

وألقى باللائمة على الوزير في «زيادة عدد المخالفات في عهده وإخفاقه في تحقيق العدل والمساواة والشفافية والالتزام بالدستور واتباع النظم واللوائح» مشددا على وجوب تفعيل الرقابة الحقيقية لتدارك الفساد وسوء التخطيط.

ورد الوزير الجبري على مستجوبيه بالقول «الحيازة التي تحدث عنها النائب الدمخي مستوفية لجميع الشروط».

وقال «رغم أنني لا أتحمل نتائج السنوات الماضية في الحيازات الزراعية لأنها لم تتم بعهدي، فقد أحلتها للنيابة» مشيرا إلى توفير مليون و274 الف دينار في توزيع الدعوم والأعلاف حرصا منا أن تصل لمستحقيها. وأكد الجبري أن الوقائع الواردة في صحيفة استجوابه تمت في عهد وزراء سابقين لافتا إلى تأكيد المحكمة الدستورية عدم جواز استجواب الوزير على أعمال سابقة صدرت قبل تولي الوزير مهام منصبه.

وعما أثاره النواب المستجوبون بشأن سحب الجبري صلاحيات رئيس مجلس الإدارة المدير العام لهيئة الزراعة كشف الوزير عن إصداره قرارا بإعادة صلاحيات رئيس مجلس الإدارة المدير العام للهيئة عدا الوظائف الإشرافية.

وأشار في هذا الشأن إلى القرار الوزاري الصادر بتاريخ 12 يوليو 2018 إذ أعطى المدير العام للهيئة كل التفويضات عدا الوظائف الإشرافية.

وأوضح أن «قراره السابق بسحب صلاحيات المدير العام ل(الزراعة) جاء بعد قيامه بعد ثمانية أيام من تسلمه مهام منصبه الوزاري بتشكيل لجنة لدراسة قرار المدير العام بتشكيل لجنة متابعة توسعة القسائم الزراعية وتكليف موظفين مداهمة مبنى القسائم الزراعية الذي يحوي ملفات جميع المستندات الخاصة بالحيازات الزراعية».

وذكر أنه «منذ تسلمي مهمة الإشراف على هيئة الزراعة قمت بعدم التجديد للمدير العام السابق ونوابه السابقين لإخفاقهم في العمل وللمشاكل العديدة التي كانت في الهيئة».

وأكد رفع هيئة الزراعة دعاوى قضائية على الشركات التي وقعت عقودا مع الهيئة «وشابت أعمالها العديد من الملاحظات سواء في المرافق أو الحدائق التابعة للهيئة».

ولفت الجبري إلى قيام هيئة الزراعة في عهده بإرساء ضوابط دقيقة بشأن الأعلاف وتوفير ملايين الدنانير عن الأخطاء التي شابت توزيع الأعلاف في السابق.

وأشار إلى رسم بياني صادر عن لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية يوضح انخفاض المخالفات المالية إضافة إلى إشادة جهاز المراقبين الماليين بتعاون هيئة الزراعة مما ساعد موظفي الجهاز في أداء أعمالهم بكل سهولة ويسر.

ولفت الوزير الجبري إلى استجوابي وزيري الإعلام السابقين.

وأوضح أن الملاحظات المسجلة من ديوان المحاسبة على وزارة الإعلام بلغ عددها 81 ملاحظة وهي ليست مخالفات في حين أفاد النواب المستجوبون الثلاثة بوجود 81 مخالفة سجلها الديوان على الوزارة «وذلك غير صحيح».

وأشار إلى تنفيذ 16 توصية صادرة في تقرير لجنة حماية الأموال العامة البرلمانية من بينها إحالة بعض البرامج والمسلسلات التلفزيونية إلى النيابة العامة لوجود تجاوزات مالية فيها إضافة إلى توقيع عقوبة تأديبية بشأن استديوهات تلفزيون الكويت في السالمية.

كما تطرق إلى توقيع عقوبة تأديبية بشأن عقد تقديم خدمات إخبارية مؤكدا استمرار نهجه الإصلاحي في وزارة الإعلام وعدم التردد في معاقبة كل من تثبت عليه تهمة التواطؤ والتقصير أو التطاول على المال العام.

وعرض قرارا إداريا صادرا منه يقضي بتدوير مديري قطاع الشؤون الهندسية في وزارة الإعلام ووضع خطة تنفيذية من قبل المديرين للارتقاء بمستوى القطاع الهندسي بالوزارة.

ترقب

حديث بين العريد وعاشور

متابعة الجمهور